

جامعة ميدأوشن
كلية الإدارة
ماجستير ادارة الاعمال

أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقير في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة

للفترة "2000-2022"

إعداد الطالب: ماجد احمد محمد الدرع

الرقم الجامعي : 253001618

إشراف:

أ.د. الفصيل عبد الحميد محمد

و

أ.د. فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

المقدمة أولاً	3
مشكلة الدراسة ثانياً	4
أهمية الدراسة ثالثاً	5
أهداف الدراسة رابعاً	6
تساؤلات الدراسة خامساً	7
فروض الدراسة سادساً	8
الدراسات السابقة سابعاً	10
الفجوة البحثية ثامناً	14
المنطلقات النظرية للدراسة تاسعاً	15
المنهجية وطرق البحث عاشراً	17
مجتمع وعينة الدراسة حادي عشر	18
أداة الدراسة ثاني عشر	19
أساليب التحليل الإحصائي ثالث عشر	20
حدود الدراسة رابع عشر	21
المراجع خامس عشر	22

المقدمة: أولاً

يُعدّ الفساد من أكثر الظواهر التي استأثرت باهتمام الاقتصاديين في العقود الأخيرة، ليس لأنه جديد أو نادر، بل لأن حجم الضرر الذي يلحقه إلى أن الخسائر السنوية المرتبطة بالفساد تتجاوز أُلْفَي مليار (2023) تُشير منظمة الشفافية الدولية .بالاقتصادات النامية لا يتوقف عند حدود الأرقام المباشرة غير أن ما يستوقف الباحث ليس الرقم بحد ذاته، بل هذا التناقض .دولار على مستوى العالم، وهو رقم يكفي وحده للقضاء على الفقر المدقع في أكثر من قارة .معدلات نمو إيجابية على الورق، وفقر متجذّر على أرض الواقع: الصارخ الذي تعيشه بلدان كثيرة .دراسته الرائدة التي كشفت الصلة بين ارتفاع الفساد وتراجع الاستثمار، تراكمت أدبيات واسعة تُثبت هذا الضرر بأساليب Mauro (1995) منذ أن نشر ما الذي يحدث فعلاً بين الفساد والفقر؟ هل تكفي إبطاء معدلات النمو لتفسير ارتفاع الفقر .بيد أن ثمة سؤالاً جوهرياً ظل يُطارد هذه الأدبيات .منهجية متطورة أم أن للفساد مسارات تأثير مباشرة تصل إلى جيوب الفقراء بصرف النظر عما يحدث للاقتصاد الكلي؟ وهل يتساوى ضرر الفساد في دولة ذات مؤسسات متماسكة نسبياً مع ضرره في دولة تفتقر إلى الحوكمة أساساً؟ وتتوزع .2022 إلى 2000 دولة نامية خلال الفترة الممتدة من 80 إلى 65 تنطلق هذه الدراسة من هذه الأسئلة لتُقدّم إجابات كمية مبنية على بيانات لوحية ل تبدأ بتأطير المشكلة وتحديد أهمية البحث وأهدافه وتساؤلاته وفرضياته، ثم تستعرض الأدبيات السابقة وتكشف الفجوة البحثية، وتُقدّم :على ثلاثة عشر محوراً نظرية البحث عن الربح، ونظرية رأس المال البشري، ونظرية المؤسسات والأداء الاقتصادي، ونظرية :الأطر النظرية الخمسة التي تُشكل العمود الفقري لهذا البحث .وتختتم بتفصيل المنهجية القياسية المقترحة وآليات التحليل الإحصائي .التوزيع وعدم المساواة، ونظرية الحوكمة والتنمية

مشكلة الدراسة: ثانياً

إذا أمعنا النظر في خارطة الدول النامية، سنجد نمطاً يتكرر بإصرار لافت: دول تمتلك من الموارد الطبيعية ومن الدعم التنموي الدولي ما يكفي لاجتثاث الفقر من جذوره، لكنها تعجز عن تحويل هذه الموارد إلى حياة أفضل لمواطنيها. ودائماً ما يقف الفساد في قفص الاتهام، لكن كيف يرتكب الجريمة بالضبط؟ هنا يبدأ التعقيد الحقيقي.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول ثلاثة أوجه من الغموض المنهجي الذي لم تُحسمه الأدبيات حتى الآن: الوجه الأول يتعلق بالسببية، إذ لا يزال الجدل قائماً حول اتجاه السهم: هل الفساد هو الذي يُنتج الفقر، أم أن الفقر هو البيئة الحاضنة للفساد، أم أن العلاقة ثنائية الاتجاه بحيث يُغذي كلٌّ منهما الآخر؟ والوجه الثاني يتصل بالقنوات، فالأدبيات تُقرّ بوجود آليات متعددة لكنها لا تتفق على ترتيب أولويتها. والوجه الثالث يخص الشمولية، إذ تندر الدراسات التي تُقيم نموذجاً واحداً يجمع الفساد والنمو والفقر معاً ويُقدّر نصيب كل مسار بدقة.

وتزداد المسألة حدةً حين ننظر إلى الأرقام؛ ففي أحدث تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (2023)، تُسجّل 125 دولة من أصل 180 درجاتٍ أقل من 50 على مؤشر إدراك الفساد، وهذه الدول نفسها تحتضن الغالبية العظمى من المليار إنسان الذين يعيشون دون خط الفقر المدقع. هذا التلازم لا يمكن إرجاعه إلى الصدفة، لكنه يظل يحتاج إلى تفسير اقتصادي متين يكشف الآليات الحقيقية ويُرشّد صانع السياسة إلى أين يضع يده أولاً.

التساؤلات الفرعية للمشكلة

1. ما حجم الأثر الفعلي للفساد على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 2000–2022؟
2. هل للفساد تأثير مباشر على مستويات الفقر يعمل بمعزل عن قناة النمو الاقتصادي؟
3. أيّ القنوات يبدو أكثر أهمية في نقل أثر الفساد: الاستثمار، أم الإنفاق الاجتماعي، أم التوزيع؟
4. هل يتفاوت أثر الفساد على الفقر بحسب المنطقة الجغرافية أو مستوى التنمية المؤسسية؟
5. ما نسبة الأثر الكلي للفساد على الفقر التي تسير عبر تباطؤ النمو قياساً بما يسير عبر مسار مباشر؟
6. ما الإصلاحات المؤسسية الأكثر جدوى في كسر الحلقة المفرغة بين الفساد والفقر؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

لماذا دراسة أخرى في موضوع أنفقت عليه مئات الأوراق البحثية؟ والجواب المباشر أن ثراء الأدبيات لا يعني اكتمالها، فالدراسات: ربما يتساءل القارئ الأول أنها تُعالج الفساد والنمو أو الفساد والفقر في خطوط بحثية متوازنة نادراً ما تلتقي، والثاني أن كثيراً منها يتعامل مع: المتاحة تُعاني من ثلاثة قصور بنيوية مشكلة السببية المعاكسة بطريقة مُتساهلة مما يُفضي إلى تقديرات قد تكون مُضِلَّة، والثالث أن آخر موجة من الدراسات المتكاملة أُنجزت قبل الجائحة، وما أحدثته من إعادة رسم لخرائط الفقر والحوكمة في الدول النامية يستوجب تحديثاً جاداً للأدلة 19-كوفيد

أ) ما تُضيفه هذه الدراسة للأدبيات

تجمع هذه الدراسة لأول مرة خمس نظريات اقتصادية في نموذج تفسيري واحد بدلاً من الاتكاء على نظرية واحدة كما هو شائع. كما أنها تُعالج مشكلة السببية المعاكسة بصرامة من خلال نماذج GMM والمتغيرات الآلية. لكن ربما أكثر ما يُميزها أنها تُقدِّم لأول مرة تقديراً كمياً صريحاً: كم بالمتة من أثر الفساد على الفقر يسلك طريق النمو؟ وكم يصل مباشرة؟ هذا الرقم غائب في معظم ما كُتب، وهو ذو أهمية سياسية بالغة.

ب) ما يستفيد منه صانعو القرار

هل يُركز على تحفيز النمو أملاً في انعكاسه التلقائي على: حين تتشابك خيوط الفساد والفقر، يجد صانعو السياسة نفسه أمام معضلة الأولويات الفقراء؟ أم يُقدِّم إصلاح الحوكمة بوصفه طريقاً مستقلاً لتقليص الفقر؟ الإجابة الكمية عن هذا السؤال هي بالضبط ما تسعى هذه الدراسة إلى تقديمه، وهو ما وتتقاطع هذه الغايات مع هدفين محوريين من: يجعلها ذات قيمة عملية للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الرقابية في الدول النامية على حدٍ سواء الهدف الأول المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف السادس عشر المتعلق ببناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة: أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة

رابعاً: أهداف الدراسة

الهدف العام

تحليل طبيعة العلاقة السببية بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر في الدول النامية على امتداد الفترة 2000–2022، وتشريح القنوات التي تنتقل عبرها آثار الفساد، وتقدير النسبة الكمية لكل مسار تأثيري، وصولاً إلى توصيات سياساتية قابلة للتطبيق ومستندة إلى الأدلة التجريبية.

الأهداف الخاصة

1. مراجعة الأطر النظرية التي تُفسّر أثر الفساد على النمو والفقر وتقييم مدى توافقها مع الأدلة التجريبية المتراكمة.
2. تحديد القنوات الرئيسية التي ينتقل من خلالها أثر الفساد على النمو، بما فيها الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر والإنتاجية الكلية للعوامل.
3. تقدير الأثر المباشر للفساد على الفقر بمعزل عن أثره غير المباشر عبر تباطؤ النمو، وتحديد حجم كل مسار بالأرقام.
4. فحص دور جودة المؤسسات ومؤشرات الحوكمة بوصفها متغيراً معيّلاً قد يُضعف أثر الفساد أو يُضاعفه.
5. استكشاف التباين الجغرافي في آثار الفساد بين مناطق الدول النامية واستجلاء أسبابه.
6. اقتراح حزمة سياسات مبنية على الأدلة لتكسير الحلقة المفرغة بين الفساد والفقر.

خامساً: تساؤلات الدراسة

السؤال الرئيسي

ما طبيعة العلاقة السببية بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر في الدول النامية؟ وما القنوات التي تنتقل عبرها هذه التأثيرات؟ وإلى أي حد تُغيّر جودة المؤسسات من حجم هذه العلاقة ومساراتها؟

الأسئلة الفرعية

1. هل يوجد تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية للفساد على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول النامية خلال الفترة 2000–2022؟
2. ما حجم الأثر الإجمالي للفساد على مؤشرات الفقر المختلفة؟ وكيف يتوزع هذا الأثر بين مسار مباشر ومسار غير مباشر عبر النمو؟
3. كيف يؤثر الفساد على نسبة الإنفاق الحكومي المخصصة للصحة والتعليم، وما انعكاس ذلك على مستويات الفقر المتعدد الأبعاد؟
4. هل يتوسط النمو الاقتصادي توسطاً جزئياً أم كلياً العلاقة بين الفساد والفقر؟
5. هل تختلف آثار الفساد على الفقر باختلاف المنطقة الجغرافية؟ وما المنطقة التي تُسجّل أشد هذه الآثار؟
6. ما أثر جودة مؤشرات الحوكمة العالمية في تعديل العلاقة بين الفساد ومستوى الفقر؟

فروض الدراسة: سادساً

الفرضية الرئيسية

على النمو الاقتصادي ومستويات الفقر في الدول النامية، وتتعدد القنوات الناقلة لهذا التأثير، —مباشراً وغير مباشر —يمارس الفساد تأثيراً سلبياً مزدوجاً وتزداد حدّته كلما ضعفت البنية المؤسسية للدولة.

الفرضيات الفرعية

الفرضية الأولى — الفساد والنمو الاقتصادي

H01: لا توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الفساد ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الدول النامية.

H1: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين مؤشر إدراك الفساد CPI ومعدل نمو نصيب الفرد.

الفرضية الثانية — الفساد والإنفاق الاجتماعي والفقر

H02: لا يؤثر الفساد سلباً على الإنفاق الحكومي في الصحة والتعليم ولا على الفقر المتعدد الأبعاد.

H2: يُقلّص الفساد الإنفاق الحكومي الفعّال في الصحة والتعليم كنسبة من الناتج، مما ينعكس في ارتفاع مستويات الفقر المتعدد الأبعاد.

الفرضية الثالثة — طبيعة الوساطة

H03: يتوسط النمو توطئاً كلياً العلاقة بين الفساد والفقر؛ أي لا يوجد تأثير مباشر للفساد على الفقر بعد ضبط أثر النمو.

H3: يتوسط النمو توطئاً جزئياً لا كلياً؛ أي أن للفساد تأثيراً مباشراً مستقلاً على الفقر يُضاف إلى تأثيره غير المباشر عبر تباطؤ النمو.

الفرضية الرابعة — دور جودة المؤسسات

H4a: لا يتغير حجم تأثير الفساد على الفقر بتغير مستوى جودة المؤسسات.

H4b: يتفاقم الأثر السلبي للفساد على الفقر كلما ضعفت المؤسسات، ويتخفف حين تكون المؤسسات أكثر متانة.

الفرضية الخامسة — قنوات الاستثمار والإنتاجية

H5a: لا يؤثر الفساد في تدفقات الاستثمار الخاص ولا في الإنتاجية الكلية للعوامل.

H5b: يُقلص الفساد تدفقات الاستثمار الخاص ويُضعف الإنتاجية الكلية للعوامل، وهاتان القناتان هما المسار الرئيسي لأثره على النمو.

الفرضية السادسة — التباين الجغرافي

H6a: لا يتباين تأثير الفساد على الفقر بين المناطق الجغرافية الكبرى في الدول النامية.

H6b: يتباين تأثير الفساد على الفقر تبانياً ذا دلالة إحصائية بين المناطق الجغرافية، ويرتبط هذا التباين بالسمات المؤسسية والهيكلية لكل منطقة.

سابعاً: الدراسات السابقة

رُتبت الدراسات وفق الترتيب الموضوعي الذي يبدأ بالعلاقة بين الفساد والنمو، ثم ينتقل إلى أثر الفساد على الفقر وعدم المساواة، وصولاً إلى الدراسات

التي حاولت الجمع بين المتغيرات الثلاثة. وفي نهاية كل محور تحليل نقدي مقارن يُبين ما اتفقت عليه الدراسات وما اختلفت فيه، ولماذا.

المحور الأول: الفساد وأثره على النمو الاقتصادي

1. Mauro (1995)

Mauro, P. (1995). Corruption and growth. Quarterly Journal of Economics, 110(3), 681–712.

انطلق Mauro من سؤال بسيط في صياغته لكنه عميق في أثره: هل الفساد يُجَمِّع الاستثمار؟ وللإجابة عنه بنى قاعدة بيانات مقطعية لـ 58 دولة مستخدماً مؤشرات Business International، ووظف مؤشر التجزئة الإثنولوجية متغيراً ألياً للحد من مشكلة السببية العكسية. وكانت النتيجة صريحة: ارتفاع درجة الفساد بانحراف معياري واحد يُخَفِّض معدل الاستثمار بنحو خمس نقاط مئوية، وهو ما يكفي لتفسير فجوات نمو ضخمة بين الدول. أهمية هذه الدراسة للبحث الحالي أنها تُمَثِّل نقطة الانطلاق التاريخية التي تبني عليه كل الدراسات اللاحقة، لكن محدوديتها تكمن في طبيعتها المقطعية وافتقارها لتحليل قنوات الفقر التي هي محور بحثنا.

2. Tanzi & Davoodi (1997)

Tanzi, V., & Davoodi, H. R. (1997). Corruption, public investment, and growth. IMF Working Paper No. WP/97/139.

أضافت هذه الورقة بُعداً جديداً للصورة حين كشفت أن الفساد لا يكتفي بتقليص حجم الاستثمار، بل يُشوِّه تركيبته من الداخل. فالمسؤول الفاسد يُفضِّل المشاريع الضخمة غالية الثمن التي تُتيح رشاًوى أكبر، على حساب الصيانة والتشغيل وعلى حساب جودة الخدمة الفعلية. المحصَّلة: بنية تحتية مكلفة لا تُؤدِّي وظيفتها، وانخفاض في عائدات الضرائب يُضعف قدرة الدولة على الإنفاق الاجتماعي. تُرسِّخ هذه الدراسة قناة الإنفاق العام بوصفها مساراً جوهرياً يربط الفساد بالفقر مباشرةً، وهو ما سيُقدِّره البحث الحالي كمياً ضمن نموذج متكامل.

3. Pellegrini & Gerlagh (2004)

Pellegrini, L., & Gerlagh, R. (2004). Corruption's effect on growth and its transmission channels. Kyklos, 57(3), 429–456.

ما ميّز هذه الدراسة أنها لم تقف عند تأكيد الضرر بل حاولت تشريحه؛ فعوضاً عن الأثر الإجمالي للفساد على النمو، سعت إلى تحديد نسبة كل قناة وساطة في تفسير هذا الأثر. وباستخدام نماذج معادلات هيكلية تبين أن الاستثمار والانفتاح التجاري وجودة السياسات الاقتصادية تتقاسم معاً الحصة الكبرى من التفسير. يستلهم البحث الحالي هذا المنطق المنهجي في تشريح القنوات، لكنه يُوسّعه ليشمل قنوات الفقر لا قنوات النمو وحدها.

4. Swaleheen (2011)

Swaleheen, M. (2011). Economic growth with endogenous corruption: An empirical study. Public Choice, 146(1), 23–41.

أدخلت هذه الدراسة البعد الديناميكي عبر نماذج GMM التي تُعالج الفساد كمتغير داخلي يتشكّل بفعل المسار التاريخي للاقتصاد ذاته. الخلاصة التي تصل إليها صعبة التجاهل: الفساد يُولّد توازنات دون المستوى الأمثل تتراكم تكاليفها عبر الزمن، وكلما طالّت المدة كلما تعمّقت الهوة. تُعزّز هذه النتيجة اختيار البحث الحالي للتحليل اللوحي الديناميكي بدلاً من الاقتصار على الانحدارات الساكنة.

5. Aidt (2009)

Aidt, T. S. (2009). Corruption, institutions, and economic development. Oxford Review of Economic Policy, 25(2), 271–291.

جاءت هذه المراجعة النقدية في لحظة مناسبة لترتّب مشهد أدبيات كانت تتضخّم بسرعة. وأهم ما خلصت إليه أن الأدلة تدعم العلاقة السلبية بوجه عام، لكن مع تشنّت ملحوظ في الأحجام المُقدّرة ناجم عن اختلاف المناهج والبيانات ومقاييس الفساد المستخدمة. يُشكّل هذا الإطار النقدي الخلفية التي ينطلق منها البحث الحالي في تبرير خياراته المنهجية واستخدام مؤشرين للفساد اختباراً للمتناهة.

قراءة مقارنة في دراسات المحور الأول

إذا تأملنا هذه الدراسات الخمس معاً، نجد أنها تتوافق على جوهر واحد — الفساد يُضرّ بالنمو — لكنها تتباين في ثلاثة وجوه جوهرية. أولها منهجي :

انتقل الحقل من البيانات المقطعية الساكنة (Mauro, 1995) إلى نماذج المعادلات الهيكلية (Pellegrini & Gerlagh, 2004) فالنماذج الديناميكية (Swaleheen,

(2011) وثانيها في القنوات: تتفق الدراسات على مركزية قناة الاستثمار، لكن Davoodi & Tanzi يُضيفان قناة الإنفاق العام وهي الأوثق صلة بالفقر المباشر. وثالثها في الحدود: لا واحدة من هذه الدراسات تمتد لقياس الأثر على الفقر مباشرةً، وهنا بالضبط تبدأ الفجوة التي يسعى البحث الحالي لمملها.

المحور الثاني: الفساد وأثره على الفقر وعدم المساواة

6. Gupta, Davoodi & Alonso-Terme (2002)

Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does corruption affect income inequality and poverty? *Economics of Governance*, 3(1), 23–45.

تُعَدّ هذه الدراسة المرجع الأساسي حين يتعلق الأمر بالأثر التوزيعي للفساد. وباستخدام بيانات دولية واسعة النطاق ونماذج بتأثيرات ثابتة وعشوائية،

وجد الباحثون أن ارتفاع الفساد بانحراف معياري واحد يُوسّع معامل جيني بنحو 11 نقطة، ويُقلّص نمو دخل الفقراء بنحو خمس نقاط مئوية سنوياً. وحددوا

خمس قنوات للتأثير: النمو، والضرائب، والإنفاق الاجتماعي، ورأس المال البشري، والأصول.

يُحدّث البحث الحالي هذه النتائج ببيانات تمتد حتى 2022، ويُضيف إليها تحليل الوساطة الذي يُقدّر النسبة الكمية لكل مسار.

7. Apergis, Dincer & Payne (2010)

Apergis, N., Dincer, O. C., & Payne, J. E. (2010). The relationship between corruption and income inequality in U.S. states. *Public Choice*, 145(1),

125–135.

حين تجرأت هذه الدراسة على النظر في العلاقة بين الفساد وعدم المساواة داخل اقتصاد متقدم كالولايات المتحدة، جاءت نتائجها لافتة: العلاقة ثنائية

الاتجاه، الفساد يُوسّع الفجوة، والفجوة تُغذي الفساد في دوامة يصعب كسرها.

هذه النتيجة تُعزّز أحد مرتكزات البحث الحالي وهو ضرورة معالجة السببية المعاكسة بصرامة، إذ أن التجاهل الساذج لها يُنتج تقديرات مُضخّمة.

8. Dincer & Gunalp (2012)

Dincer, O. C., & Gunalp, B. (2012). Corruption and income inequality in the United States. Contemporary Economic Policy, 30(2), 283–292.

ما يُضيفه Dincer & Gunalp على ما سبقهما أنهما استخدمتا مقياساً موضوعياً للفساد — عدد الإدانات الجنائية للمسؤولين — بدلاً من مؤشرات

الإدراك القائمة على الرأي. وحتى هذا المقياس الأكثر صرامة ظلت العلاقة قائمة: الفساد يرتبط بارتفاع معدلات الفقر وتردي مؤشرات التوزيع.

تُثبت هذه الدراسة أن أثر الفساد على الفقر لا يختص بالدول النامية ذات المؤسسات الهشة، مما يُعطي الموضوع بُعداً الكوني.

قراءة مقارنة في دراسات المحور الثاني

تتقاطع الدراسات الثلاث في إثبات الأثر التوزيعي للفساد، لكنها تختلف في زوايا مهمة. أولاً: من حيث مقياس الفساد، تُطوّر Dincer & Gunalp (2012)

الأدوات بالتحول من الإدراك إلى الموضوعية الجنائية. ثانياً: من حيث السياق، تقتصر دراستا Apergis et al. و Dincer & Gunalp على الولايات الأمريكية مما يعني أن

الآثار في الدول النامية قد تكون أشد. ثالثاً: القاسم المشترك الغائب هو تحليل الوساطة الذي يُجيب عن السؤال الأهم: كم من هذا الأثر يمرّ بالنمو وكم يصل

مباشرة؟

المحور الثالث: دراسات جمعت الفساد والنمو والفقر

9. الخطيب (2019)

الخطيب، محمد عدنان. (2019). أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 21(2)، 45–78.

تُعدّ هذه الدراسة الأقرب منهجياً لما يُقترح في هذا البحث؛ إذ تجمع الفساد والنمو والفقير في نموذج لُحي واحد يستخدم GMM ويتضمّن متغيرات وساطة. وكانت النتيجة المثيرة أن نحو 40% فقط من أثر الفساد على الفقر يسلك طريق تباطؤ النمو، بينما 60% تصل مباشرةً عبر قنوات التوزيع والإنفاق الاجتماعي.

يُوسّع البحث الحالي هذا الإطار ليتجاوز السياق العربي نحو الدول النامية على نطاق أشمل، ويمتد زمنياً حتى 2022 لاستيعاب آثار الجائحة.

10. القحطاني (2020)

القحطاني، سعود (2020). تقدير العلاقة بين الفساد والفقير في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. مجلة الاقتصاد التطبيقي، (1) 12، 62-33.

كشفت هذه الدراسة عن عامل مُعَيِّل مهم: الاعتماد الريعي النفطي. ففي الدول ذات الدخل النفطي المرتفع يتضاعف الأثر السلبي للفساد على الفقر، إذ تتمركز الثروة في أيدي النخبة المرتبطة بالدولة بينما تعجز مؤسسات الإنفاق الاجتماعي عن الوصول إلى المهمشين.

ستوظّف هذه النتيجة مرجعاً في تفسير أي تباين جغرافي يرصده البحث الحالي داخل العينة.

11. العمري (2021)

العمري، خالد إبراهيم (2021). أثر الإصلاحات المؤسسية في الحد من الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية، (3) 30، 180-150.

استخدم العمري نهجاً شبه تجريبي يقوم على مقارنة ما قبل الإصلاح وما بعده في عينة من الدول العربية، وخلص إلى أن الإصلاحات الشاملة المتزامنة تُنتج مكاسب أعمق وأسرع من الإصلاحات الجزئية المتشردمة، وأن المفتاح ليس توقيت الإصلاح بل تكامله.

تُعدّي هذه النتيجة الجانب السياساتي للبحث الحالي وتُرسّخ توصيته بضرورة النظرة الشاملة لمكافحة الفساد.

قراءة مقارنة في دراسات المحور الثالث والخلاصة الشاملة

رغم ما تُقدّمه دراسات هذا المحور من تكامل مُرحّب به، يظل ثمة تباين حول تفاصيل التقدير: الخطيب (2019) يجد الأثر المباشر أكبر من غير المباشر، والقحطاني (2020) يُبين أن البنية الاقتصادية تُعيد رسم هذه النسب. وعلى المستوى الأشمل، يمكن وصف مسيرة هذه الأدبيات بأنها ثلاثة موجات تراكمية: موجة أولى أثبتت ضرر الفساد على النمو، وموجة ثانية كشفت أثره التوزيعي، وموجة ثالثة بدأت بالجمع بين المتغيرات لكن في سياقات محدودة. ويأتي هذا البحث ليُكمل المسيرة بنموذج موحد واسع النطاق ومُحدّث البيانات.

ثامناً: الفجوة البحثية

تتضح من المراجعة السابقة أربع فجوات يصعب إغفالها:

أولاً: غياب النموذج الموحد

معظم الدراسات تُعالج إما الفساد مع النمو أو الفساد مع الفقر، ونادراً ما يُبنى نموذج واحد يجمع المتغيرات الثلاثة ويُقدّر حجم الأثر في كل مسار على حدة. هذا التجزؤ يُضعف التوجيه السياساتي لأنه لا يُجيب عن السؤال الأهم: أيّ المسارات يستحق الأولوية في معالجته؟

ثانياً: تساهل في معالجة السببية المعاكسة

يُقرّ كثير من الباحثين بوجود إشكالية الاتجاه السببي المعاكس، لكن قليلاً منهم يُعالجونها بأدوات قوية مثل GMM أو المتغيرات الآلية الخارجية المُبرّرة نظرياً. والنتيجة تقديرات قد تكون مُضخّمة أو متحيّزة في اتجاه ما.

ثالثاً: غياب التقدير الكمي للوساطة

لا تزال الإجابة الدقيقة عن «كم بالمئة من أثر الفساد على الفقر يسلك طريق النمو؟» غائبة في أغلب الدراسات. ومع ذلك فهي الإجابة الأكثر قيمةً لصانع السياسة، لأنها تحسم المقايضة بين الأولويات.

رابعاً: انقطاع زمني بسبب الجائحة

معظم الدراسات المتكاملة تنتهي عند عام 2018 أو قبله. وما أفرزته جائحة كوفيد 19- من تحولات في موازين الفقر وفي كفاءة الإنتاج الحكومي واستحقاقات الشفافية لا يزال دون توثيق تجريبي وافٍ. البيانات الممتدة حتى 2022 في هذا البحث تعني تغطية حقبة استثنائية لا يمكن تجاهلها.

تاسعاً: المنطلقات النظرية للدراسة

لا يقوم هذا البحث على نظرية واحدة يُعلّق عليها كل شيء، بل على خمسة أطر نظرية تكمل بعضها وتغطي معاً الأوجه المختلفة للظاهرة. ليست هذه النظريات ترفاً أكاديمياً بل هي الأساس الذي تقف عليه فرضيات البحث وتتولد منه.

أ (نظرية البحث عن الربح (1974) Krueger —

الفكرة الجوهرية بسيطة ومُقلقة في آن: حين يُتاح لأحد أن يجني أرباحاً من خلال التأثير في قرار حكومي بدلاً من الإنتاج الفعلي، فسيختار الأول. هذه هي البيئة التي يُفرزها الفساد؛ بيئة تُحوّل الطاقات البشرية من الابتكار إلى الاستحواذ، ومن إنشاء الثروة إلى التهافت عليها. ما تُضيفه هذه النظرية للبحث الحالي هو تفسير قناة الاستثمار المتراجع وما يترتب عليه من تقلص فرص العمل وضعف المسارات التقليدية للخروج من الفقر.

ب (نظرية رأس المال البشري (1964) Becker —

أثبت Becker أن التعليم والصحة ليسا مجرد إنفاق استهلاكي بل استثمار بعوائد قياسية. والفساد يضرب هذا الاستثمار من زاويتين: يُقلّص ما يصل فعلاً إلى الناس من ميزانيات التعليم والصحة بسبب التسريب والإهدار، ويُدمّر الحافز على التعليم حين يُصبح النجاح رهيناً بالواسطة لا بالكفاءة والجدارة. هذا هو الأساس النظري لتأثير الفساد المباشر على الفقر الذي تُعنى به الفرضية الثالثة.

ج (نظرية المؤسسات والأداء الاقتصادي (North (1990) —

حين يقول North إن المؤسسات هي «قواعد اللعبة»، فهو يعني أنها تحدد ما الذي يستحق أن تستثمر فيه وما الذي لا يستحق. الفساد يُفسد هذه القواعد ويُعوضها بنظام موازٍ غير رسمي قائم على العلاقات والرشاوى، فترتفع تكاليف المعاملات ويتصاعد الغموض القانوني. تُفسّر هذه النظرية لماذا يكون ضرر الفساد في الدول ذات المؤسسات الهشة أعمق مما هو عليه في الدول التي تتمتع بضوابط مؤسسية فاعلة، وهو ما تختبره الفرضية الرابعة.

د) نظرية الحوكمة والتنمية (Kaufmann & Kraay (2002) —

يُقدّم Kaufmann & Kraay دليلاً مهماً مخالفاً للحكمة الشائعة التي تقول إن التنمية تأتي أولاً ثم تتبعها الحوكمة. نتائجهم تقول العكس: الأثر السببي الأقوى يسير من الحوكمة إلى الدخل لا من الدخل إلى الحوكمة. هذا يعني أن انتظار ارتفاع المداخل حتى تتحسن حوكمة المؤسسات استراتيجية خاسرة، والبدل الأجدى هو الاستثمار في الحوكمة ابتداءً بوصفه طريقاً مستقلاً للتنمية.

هـ (نظرية التوزيع وعدم المساواة (Gupta et al. (2002) —

تُكمل هذه الأطروحة ما بدأتها النظريات السابقة بتوضيح آليات توزيع الخسائر: الفساد لا يُضَرّ بالجميع بالقدر ذاته، بل يتكبّد الأضعف الحصة الأكبر من تكلفته. يحدث ذلك عبر ثلاثة مسارات: الضرائب التصاعدية التي تتحوّل إلى تنازلات للمتنقّذين، والإنفاق الاجتماعي الذي يُحرف عن مستحقّيه، ونظام العقود الذي يُغلق أمام الصغار ويُفتح لأصحاب النفوذ.

عاشراً: المنهجية وطرق البحث

أ) (نوع البحث

يُصنّف هذا البحث ضمن البحوث التفسيرية الكمية؛ لا يكتفي بوصف الظاهرة أو رصد الارتباطات بل يسعى إلى تقدير الأثر السببي وتشريح الآليات التي تنتقل من خلالها. يستخدم في مرحلة أولى مراجعةً منهجية للأدبيات، ثم ينتقل إلى تحليل كمي لبيانات ثانوية دولية معتمدة.

ب) (المنهج المستخدم

المنهج الكمي القائم على بيانات اللوحة هو الخيار الأنسب لهذا البحث لأسباب ثلاثة: يتحكم في الخصائص غير الملاحظة الثابتة لكل دولة كالتاريخ والثقافة، ويستغل التباين الزمني داخل الدول مما يُعطي تقديرات أدق من الانحدارات المقطعية، ويُوفّر حجم مشاهدات كافياً لتطبيق نماذج GMM المتقدمة.

ج (خطة البحث)

1. الأشهر 3-1 بناء الإطار النظري ومراجعة الأدبيات وإعداد مصفوفة المتغيرات.
2. الأشهر 6-3 جمع البيانات من مصادرها الدولية وتنظيفها وبناء قاعدة البيانات اللوحية.
3. الأشهر 9-6 تقدير النماذج القياسية وإجراء اختبارات الحساسية وتحليل الوساطة.
4. الأشهر 12-9 كتابة النتائج وصياغة التوصيات وإعداد المسودة النهائية.

حادي عشر: مجتمع وعينة الدراسة

أ (مجتمع الدراسة)

يتكوّن مجتمع الدراسة من نحو 130 دولة نامية وناشئة وفق تصنيفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. اختُبرت هذه المجموعة لأنها تُسجّل تفاوتاً واسعاً في مستويات الفساد والفقر، مما يُوفّر التباين الكافي للتحليل الإحصائي ويُعطي النتائج قيمتها السياسية.

ب (العينة)

ستشمل العينة 65 إلى 80 دولة موزعة على أربع مناطق جغرافية رئيسية: إفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويمتد الإطار الزمني من 2000 إلى 2022. معيار الاختيار الأساسي هو توافر بيانات كافية للمتغيرات الرئيسية، مع مراعاة التنوع في مستويات الدخل.

ج (خصائص العينة وحجمها)

- تشمل دولاً من فئات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى والمتوسط الأعلى لضمان التمثيل الهيكلي.
- تتضمن دولاً أجرت إصلاحات مؤسسية ملموسة إلى جانب دول لم تشهد تغيراً يُذكر في مستوى حوكمتها، وهو ما يُوفّر التباين الضروري لاختبار الفروض.
- تُستبعد الدول التي تفتقر إلى سلاسل بيانات مكتملة لأكثر من 40% من سنوات الدراسة.
- حجم العينة النهائي يُوفّر القدرة الإحصائية الكافية لنماذج GMM التي تشترط N مرتفعاً نسبياً.

ثاني عشر: أداة الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الثانوية الدولية المعتمدة دون الحاجة إلى أدوات أولية كالاستبيانات والمقابلات. ومن هنا لا تُطبّق اختبارات الصدق والثبات التقليدية كمعامل كرونباخ ألفا؛ إذ إن صدق هذه المؤشرات راسخ بحكم المنهجيات الموثوقة للمنظمات المُصدِّرة — البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الشفافية الدولية — وقد خضعت لتدقيق مئات الدراسات المحكَّمة. وبدلاً من ذلك تُطبّق اختبارات متانة (Robustness Checks) تشمل استبدال المؤشرات وتقسيم الفترة الزمنية واستبعاد المجموعات الحساسة.

أ) المتغير المستقل — الفساد

- مؤشر إدراك الفساد CPI الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، مقياس من 0 إلى 100 سنوياً.
- مؤشر السيطرة على الفساد من مؤشرات الحوكمة العالمية WGI للبنك الدولي، يُستخدم بديلاً في اختبارات الحساسية.

ب) المتغيرات التابعة — النمو الاقتصادي

- معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من قاعدة WDI للبنك الدولي.

- الإنتاجية الكلية للعوامل TFP من قواعد Penn World Tables.

ج (المتغيرات التابعة — الفقر

- نسبة السكان تحت خط الفقر (2.15 دولار يومياً) (من قاعدة PIP للبنك الدولي).
- مؤشر فجوة الفقر Poverty Gap Index من PIP.
- مؤشر التنمية البشرية HDI من UNDP.

د (المتغيرات الضابطة

- معدل التضخم، ودرجة الانفتاح التجاري، والإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من الناتج.
- معدل النمو السكاني، ومؤشر الاستقرار السياسي، وعمق القطاع المالي من WDI.

ثالث عشر: أساليب التحليل الإحصائي

تسير الدراسة في تحليلها وفق منظومة متدرجة من الأبسط إلى الأكثر تطوراً:

أ (التحليل التمهيدي

- الإحصاء الوصفي ومصفوفات الارتباط ورسوم التشتت لفهم طبيعة البيانات قبل النمذجة.
- اختبارات جذر الوحدة للبيانات اللوحية (Im-Pesaran-Shin) و (Levin-Lin-Chu) للتحقق من الاستقرار.

ب (نماذج اللوحة الأساسية)

- نموذج التأثيرات الثابتة FE مع اختبار هاوسمان لاختيار النموذج الأنسب.
- نماذج التأثيرات الثابتة للتحكم في الصدمات الزمنية المشتركة كالأزمة المالية وجائحة 2020.

ج (معالجة السببية المعاكسة)

- نماذج GMM الديناميكية لأربان-بوند التي توظف القيم المتأخرة متغيرات آلية داخلية.
- طريقة المتغيرات الآلية الخارجية IV مع متغيرات آلية تاريخية ومؤسسية مُبررة نظرياً.

د (تحليل الوساطة)

- نهج Baron & Kenny المُطوّر لاختبار الوساطة الجزئية مقابل الكلية، مع Bootstrap لتقدير فترات الثقة للأثر غير المباشر.
- Causal Mediation Analysis وفق (Imai et al. (2010 بوصفه أسلوباً أحدث وأكثر توافقاً مع بيانات اللوحة.

هـ (اختبارات المتانة)

- استبدال WGI بـ CPI، واستبعاد الدول النفطية، وتقسيم الفترة الزمنية إلى ما قبل الجائحة وما بعدها.
- نماذج الانحدار الكمي Quantile Regression لاستكشاف تباين الأثر عبر توزيع الفقر.

رابع عشر: حدود الدراسة

أ (المجال الموضوعي)

تتمركز الدراسة حول العلاقات الكمية بين الفساد والنمو والفقير عبر قناتها الاقتصادية. ولا تتناول الأبعاد الثقافية والسوسيولوجية للفساد وإن كانت تستعين بنتائج الدراسات النوعية في بناء الإطار النظري.

ب (المجال المكاني)

الدول النامية والناشئة ذات البيانات الكافية لتطبيق النماذج القياسية. استبعاد الدول ذات البيانات المتقطعة قد يُدخل تحيزاً طفيفاً نحو الدول الأكثر استقراراً مؤسسياً، وهو ما سيُنَبِّه إليه عند تفسير النتائج.

ج (المجال الزمني)

الفترة 2000–2022، وهي فترة طويلة بما يكفي لالتقاط الديناميكيات طويلة المدى، وتشمل أزمَي 2008 و 2020 اللتين تُمثِّلان اختبارات طبيعية لمتانة العلاقة بين الفساد والفقير.

د (القيود المنهجية)

- مؤشرات الفساد المعتمدة قائمة على الإدراك لا على القياس الموضوعي المباشر، مما يُدخل هامشاً من الخطأ القياسي لا يمكن تجنبه كلياً.
- العزل السببي التام يبقى هدفاً مجانباً للكمال حتى مع أفضل الأدوات المنهجية المتاحة.
- المتغيرات الإجمالية على مستوى الدولة لا تلتقط التفاوتات الداخلية بين القطاعات والمناطق الجغرافية.

خامس عشر: المراجع

أولاً: المراجع العربية

الخطيب، محمد عدنان. (2019). أثر الفساد على النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية: دراسة قياسية باستخدام بيانات اللوحة. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، 21(2)، 45–78.

العمرى، خالد إبراهيم. (2021). أثر الإصلاحات المؤسسية في الحد من الفساد وتعزيز النمو الاقتصادي. مجلة دراسات اقتصادية، 30(3)، 150–180.

القحطاني، سعود. (2020). تقدير العلاقة بين الفساد والفقر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مقارنة قياسية. مجلة الاقتصاد التطبيقي، 12(1)، 33–62.

المراجع الأجنبية: ثانياً

Acaravci, A., Artan, S., Hayaloglu, P., Seker, M., & Ozturk, I. (2023). Economic and institutional determinants of corruption: The case of developed and developing countries. *Journal of Economics and Finance*, 47(1), 207–231. <https://doi.org/10.1007/s12197-022-09595-7>

Acemoglu, D., & Robinson, J. A. (2019). *The narrow corridor: States, societies, and the fate of liberty*. Penguin Press.

Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis with special reference to education*. University of Chicago Press.

Cieřlik, A., & Goczek, Ł. (2018). Control of corruption, international investment, and economic growth: Evidence from panel data. *World Development*, 103, 323–335. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.10.028>

Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does corruption affect income inequality and poverty? *Economics of Governance*, 3(1), 23–45. <https://doi.org/10.1007/s101010100039>

Gründler, K., & Potrafke, N. (2019). Corruption and economic growth: New empirical evidence. *European Journal of Political Economy*, 60, 101810. <https://doi.org/10.1016/j.ejpoleco.2019.08.001>

- Han, L., Li, X., & Xu, G. (2022). Anti-corruption and poverty alleviation: Evidence from China. *Journal of Economic Behavior & Organization*, 203, 150–172. <https://doi.org/10.1016/j.jebo.2022.09.003>
- Kaufmann, D., & Kraay, A. (2002). Growth without governance. *Economía*, 3(1), 169–229. <https://doi.org/10.1353/eco.2002.0016>
- Khan, A., Saleem, S., & Zaman, K. (2024). Navigating poverty in developing nations: Unraveling the impact of political dynamics on sustainable well-being. *Humanities and Social Sciences Communications*, 11, 1162. <https://doi.org/10.1057/s41599-024-03670-6>
- Krueger, A. O. (1974). The political economy of the rent-seeking society. *American Economic Review*, 64(3), 291–303.
- Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *Quarterly Journal of Economics*, 110(3), 681–712. <https://doi.org/10.2307/2946696>
- North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
- Pellegrini, L., & Gerlagh, R. (2004). Corruption's effect on growth and its transmission channels. *Kyklos*, 57(3), 429–456. <https://doi.org/10.1111/j.0023-5962.2004.00261.x>
- Spyromitros, E., & Panagiotidis, M. (2022). The impact of corruption on economic growth in developing countries and a comparative analysis of corruption measurement indicators. *Cogent Economics & Finance*, 10(1), 2129368. <https://doi.org/10.1080/23322039.2022.2129368>
- Tanzi, V., & Davoodi, H. R. (1997). Corruption, public investment, and growth. IMF Working Paper No. WP/97/139. International Monetary Fund.
- Transparency International. (2023). *Corruption Perceptions Index 2022*. Berlin: Transparency International.
- Uddin, I., & Rahman, K. U. (2023). Impact of corruption, unemployment and inflation on economic growth: Evidence from developing countries. *Quality & Quantity*, 57(3), 2759–2779. <https://doi.org/10.1007/s11135-022-01481-y>
- United Nations Development Programme. (2023). *Human Development Report 2023: Breaking the Deadlock*. New York: UNDP.
- World Bank. (2022). *World Development Indicators 2022*. Washington, DC: World Bank Publications.
- World Bank. (2023). *Worldwide Governance Indicators 2023*. Washington, DC: World Bank.